

مملكة البحرين
الهيئة العامة لحماية الثروة البحرية
والبيئة والحياة الفطرية
العلاقات العامة والإعلام البيئي

الإِعْلَامُ الْبَيَئِيُّ فِي مُمْلَكَةِ الْبَحْرَينِ

قضية تحتاج إلى إعادة نظر!

ورقة مقدمة لورشة عمل (للنهوض بالوعي البيئي)
من 27 إلى 29 يونيو 2005
مسقط - سلطنة عمان
المنظمة الإقليمية لحماية البيئة البحريّة

زكريا عبد القادر خنجي
رئيس العلاقات العامة والإعلام البيئي
2005

الإعلام البيئي في مملكة البحرين

قضية تحتاج إلى إعادة نظر !

المقدمة

لم تشر قضية بيئية جدلاً واسع النطاق كما أثارها موضوع الإعلام البيئي، فمن ناحية فإن هذا الموضوع يرتبط بالإعلام بجهازه الواسع النطاق والمسخر - عادة - بالتوجهات الحكومية، ومن جانب آخر فإنه ترتبط أشد الارتباط بالبيئة وقضاياها المتشاركة الشائكة التي تتزايد بصورة يومية.

ولم تلقى الاتهامات كما ألقيت بين هؤلاء وهؤلاء وخاصة عندما يلتقطون في ندوة أو مؤتمر أو أي معرض علمي، فهؤلاء يتهمون الآخرين بالقصير والآخرون يتهمون الأولين بالقصير وما زال هذا الجدل قائماً، على الرغم من أن الغرب قد تجاوز هذا الجدل إلا أنها في الوطن العربي وبالذات في إقليم الخليج العربي ما زلنا نتساءل أين نقف وأي الفتيان هي الأحق بالنظر، وبغض النظر عن ذلك فإن في الإعلام وأهمية وسائل الاتصال يقول أحد الباحثين "ظهرت أهمية الاتصال كعامل مهم في استمرار الحياة وازدهارها على وجه الأرض منذ زمن بعيد، ولعبت وسائل الاتصال دوراً كبيراً في غزو الفكر الإنساني وتقدم الحضارة الإنسانية والخذلها كثير من العلماء والباحثين معياراً عند المقارنة بين الحضارات والشعوب المختلفة بحيث يقاس مدى رقيها بمقدار ما أحرزته من تقدم في هذا المجال".

ومن جانب آخر فإن في طرح القضايا البيئية ثراء علمي منقطع النظير، فعند التحدث عن مشكلة طبقة الأوزون - مثلاً - يمكن التحدث مع المواطن عن مكيف الهواء الذي يستخدمه في المنزل وكيف يمكن لهذا المكيف أن يؤثر على تلك الطبقة الموجودة في السماء، كما يمكن التحدث أيضاً عن معطر الجو وما إلى ذلك. وعند التحدث عن مشكلة استنزاف الثروة البحرية يمكن أن يوجه الحديث إلى الصياد ومناقشه في تلك المخلفات الزيتية - مثلاً - التي يقوم برمها أثناء قيامه برحلة الصيد ومدى تأثيرها على الأسماك وربما تركه أو إهماله لعدد الصيد التي يرميها من غير اكتراض.

عندئذ يمكن أن يمتد جسر بين علماء البيئة ورجال الإعلام فيحدث تواصل وهذا هو الذي تحتاج إليه في توعية وتنقيف الجمهور، فرجال الإعلام لا يستغنون عن علماء البيئة وكذلك فإن علماء

البيئة لا يمكنهم العمل بعيداً وصمت عن وسائل الإعلام المختلفة، وهذا التواصل هو الذي يحتاج إليه لخلق ما يعرف بالإعلام البيئي.

من خلال هذه الورقة سنحاول أن نستعرض تاريخ الإعلام في البحرين بصورة عامة، ونركز من خلال هذه الدراسة على علاقة البيئة والإعلام في مملكة البحرين وكيف لعبت وسائل الإعلام في البحرين أو بالأحرى هل لعبت وسائل الإعلام دور المطلوب منها في البحرين في مجال التوعية والتشريف البيئي منذ تأسيس الجهات الحكومية الرسمية، ليس ذلك فحسب وإنما تحاول هذه الورقة أو تكشف دور الجهات الحكومية أو قصورها في تبني التواصل مع وسائل الإعلام واستخدامها في مجال التوعية البيئية، وكذلك الجهود الفردية التي بذلت لقيام ما يمكن معرفته بالإعلام البيئي. وأخيراً ما أوجه القصور التي شابت العلاقة بين قطاع البيئة والإعلام والتي بسببها عجز القائمين في القطاعين على قيام الإعلام البيئي.

الإعلام في البحرين

تذكّر لنا كتب التاريخ أن شهر مارس من عام 1939 ميلادية شهد ميلاد أول جريدة بحرينية والتي أسسها الشاعر عبد الله الزائد وكانت تحمل اسم (البحرين) وكانت تصدر أسبوعياً. ولكن مما لا شك فيه إن صدور جريدة بعثل هذا المستوى وفي ذلك الوقت الذي يمكن أن يعد من أحل膝 الظروف التي كانت تمر على المنطقة سواء من الناحية المادية أو الثقافية حيث كانت الدول تستعد للحرب العالمية الثانية كان يمكن أن يعد ضرباً من المغامرة المثيرة، إلا أنه من المنطق أن صدور مثل هذه الجريدة وفي مثل هذا الوقت بالذات لم يأت من فراغ ثقافي أو أدبي في البحرين، وإنما كان صدورها عملية حتمية ولدت في بيئه ثقافية وأدبية خصبة كالبيئة التي كانت تعيشها البحرين آنذاك.

فقد شهدت البحرين منذ أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين نهضة ثقافية وأدبية واسعة حيث بذلت على ساحة الحياة اليومية إنشاء وانتشار المجالس والمؤسسات الأدبية والثقافية، وقد كانت مجالس الوجهاء والتجار بمثابة انتطارات تلك المؤسسات الأدبية والثقافية، حيث كانت تناقش في مجالس التجار والوجهاء كل القضايا الحياتية وشتي ألوان الثقافة والعلوم وكانت تصلها الأخبار من خارج البلاد – سواء من مصر أو العراق أو لبنان أو بعض الدول العربية الأخرى – عن طريق الجرائد والمجلات التي كانت تصل إلى بعض الميسوريين أو مثقفي البلاد أو مع زوار التجار وأقربائهم الذين كانوا يتواوفدون باستمرار على البحرين. وربما من أهم تلك المجالس الأدبية مجلس الأديب الشيخ إبراهيم بن محمد آل خليفة الذي يعتبر الانطلاقة الحقيقة لبداية فكرة إنشاء النادي الأدبي بالمحرق الذي أنشأ عام 1920 ميلادية والذي استمر يؤدي عمله حتى عام 1930 ميلادية. ولم يكن هذا النادي هو الأول من نوعه في البحرين وإنما سبقه قيام نادي إقبال أول في المنامة عام 1913 ميلادية إلا أنه لم يستمر إلا بضعة أشهر.

وخلال هذه الفترة وعندما كانت البيئة الأدبية والثقافية هي البيئة السائدة في أجواء البحرين شعر أهالي المحرق بحاجتهم الماسة إلى تعزيز هذا التوجه ودعمه بالتعليم النظامي الحديث - آنذاك - فجاءت فكرة إنشاء مدرسة ناظمية كانت الأولى من نوعها في المنطقة وهي مدرسة الهداية الخليجية التي أنشئت عام 1919 ميلادية بجهود وtributes الأهالي الذي ساهموا بصورة كبيرة ودفعوا في اتجاه إنشاء هذه المدرسة، وفي هذه المدرسة بدأت تحول دروس التاريخ إلى مسرحيات تاريخية وحفلات أدبية ثقافية ينظم من أجلها المساجلات الشعرية والأطروحتات الأدبية حتى ظهر للوجود

أول مسرحية منظمة على مسرح مدرسة الهدایة الخلیفیة عام 1925 میلادیة وهي تمثیلیة (القاضی بامر الله)، وفي سنة 1927 قدمت مدرسة الهدایة الخلیفیة تمثیلیة (وفود العرب على کسری)، وفي سنة 1928 قدمت مسرحیة (امرو القیس) و(أبو القاسم الطنبوری)، وتواتت بعد ذلك العروض المسرحیة سواء تلك التي كانت تقدمها المدارس الحكومية أو الأهلیة ثم بدأت الأندیة الأدبية والثقافیة أيضاً تدخل مجال تقديم مثل تلك العروض.

هذه الأجواء دفعت بقوّة إلى إنشاء الأندیة والمؤسسات الثقافیة في أرجاء البلاد وخاصة المدن الكبیرة مثل مدیني المنامة والمحرق، ومن خلال هذه المؤسسات الثقافیة تكونت علاقات متينة وصداقات بين مثقفی البحرين والعديد من الدول العربية مثل الكويت ومصر والعراق وسوریا، وبالذات عبر الرسائل والكتابات التي تبعث وتنشر في الصحف والمجلات العربية كصحیفة (المقططف) و(المؤید) و(المنار)، حيث كانت هذه الكتابات وتلك الصحف دوراً هاماً في تعريف الحركة الأدبية والثقافیة ورجالات الفكر في البحرين لرجالات الثقافة العربية، ومن الجدير بالذكر إن كتابات مثقفی البحرين ومراسلامهم للصحف والجرائد بدأت في أواخر العقد 1890 وبدايات القرن العشرين حين كان الشیخ مقبل الذکیر تاجر اللؤلؤ المشهور يراسل صحیفة المنار ویکاتبهم.

وما شجع بروز الحركة الثقافیة في البلاد أيضاً أن أحد تجار البحرين استقدم أول مطبعة أو بالأحرى آلة طباعة وكان ذلك عام 1913 میلادیة، وفي الحقيقة لم تجلب هذه الآلة لطباعة الجرائد والمطبوعات الثقافیة وإنما جلبت لطباعة الأوراق التجارية والصكوك الحكومية وما إلى ذلك، ولكن بوجود هذه الآلة في البلاد ساهم بصورة كبيرة في جلب أول مطبعة حديثة عام 1934 میلادیة لطباعة أول جريدة في البحرين.

كل هذه الإرهاصات وربما أمور أخرى كثيرة لم تأتی على ذكرها دفعت بصورة أو بأخرى إلى تنامي رغبة المثقف البحريني إلى الرغبة عن التعبير عن ذاته وأفكاره، فتوالدت فكرة إنشاء صحیفة بحرينية تعبر عن الشارع والمثقف البحريني في آن واحد فكانت جريدة (البحرين) التي رأت النور في مارس عام 1939 میلادیة وكانت تصدر أسبوعياً وقد أسسها الشاعر والأدیب المرحوم عبد الله الزائد واستمرت في الصدور حتى عام 1944 میلادیة ثم توقفت، ولكن حاجة المثقف البحريني كانت ملحة فبدأت المطبوعات والمجلات توالي منذ أواخر الأربعينیات من القرن العشرين وتتوقف ومن ثم تصدر مجلات وجرائد أخرى، حتى أصبحت أعداد الجرائد والمجلات العربية والأجنبية التي تصدر في البحرين اليوم (عام 2005 میلادیة) توازي نظرائها في الكثير من دول العالم (جدول 1).

الجدول (1) عدد وأنواع المطبوعات الرسمية التي تصدر في مملكة البحرين عام 2005

اللغة	زمن الصدور	عدد الجرائد / نوعها
العربية	يومية	4 جريدة
الإنجليزية	يومية	2 جريدة
الهندية	يومية	1 جريدة
العربية	أسبوعية	2 جريدة
العربية	أسبوعية	2 مجلة
العربية	شهرية	2 مجلة
الإنجليزية	شهرية	3 مجلة
الإنجليزية	فصلية	2 مجلة

ولم تتوقف مسيرة الإعلام في مملكة البحرين على صدور المجالات والجرائد فقط وإنما بدأ أول بث إذاعي في البحرين وربما على مستوى دول مجلس التعاون في 4/11/1940 ميلادية، حيث كان يذاع بجانب القرآن الكريم والأخبار أغاني للعديد من المطربين الشعبيين البحرينيين والخليجيين إضافة إلى الأحاديث على مختلف أنواعها والتسليات المحلية والبرامج الشعرية والتعليقات على الأخبار والحوارات الثقافية والفكرية التي كانت تسود في تلك الفترة وكذلك الحفلات الغنائية التي كانت تقام على الهواء مباشرة ومن أمام الساحة الخارجية للإذاعة، حيث تختلط أصوات الحيوانات والأذان والمارة مع صوت الغناء والموسيقى وما إلى ذلك.

وفي عام 1973 وتحت اسم شركة (RTV) دخل التلفزيون المائي الملون حياة الإنسان البحريني، ليس ذلك فحسب وإنما يعتبر تلفزيون البحرين أول تلفزيون ملون يدخل منطقة الخليج العربي.

ثم بعد ذلك دخلت البحرين - شأنها في ذلك شأن كل دول العالم - عصر ثورة الاتصالات اللاسلكية فولدت الفضائيات والمجات الكهرومغناطيسية وأصبح الإعلام الحديث وسيلة خطيرة للتأثير على الجمهور ليس في حدود الوطن فحسب وإنما في كل الدول المحطة والتي يصلها الإرسال.

الإعلام والبيئة في مملكة البحرين

ربما كانت مملكة البحرين من أوائل الدول العربية التي اهتمت بالمحافظة على الحياة الفطرية وذلك من خلال صدور القانون عام 1920 الذي جاء فيه في المادة رقم (25) منع اقتاص الطيور على اختلافها وبيعها في الأسواق، وكذلك الإعلان الحكومي في 24 مايو 1941 في العدد رقم (1360-16) حول منع أخذ الطين والقرم من البحر ما بين مقطع توبلي وردم الكوري.

وهذا يدل على أن اتجاه الدولة للمحافظة على الحياة الفطرية وبينها كان منذ البداية من خلال برنامج عمل منظم ومن خلال بعض المؤسسات الرسمية حتى لا يؤدي ذلك إلى التخطيط والعشوائية، وما يؤكّد هذا التوجه أيضاً هو إنشاء أول محمية طبيعية في دول الخليج العربية وذلك عام 1976 وهي محمية ومنتزه العرين.

وازدادت قضية حماية الحياة الفطرية إلحاحاً بتزاييد الملوثات النفطية التي كانت تسرب إلى مياه الخليج العربي إبان اكتشاف النفط وخاصة في الحقول الموجودة في مياه الخليج، لتنقضي على أعداد كبيرة من الكائنات الحية البحرية وبالأخص مع الانطلاقات الأولى لحرب الخليج الأولى (الحرب العراقية - الإيرانية) وتسرب النفط من حقل نيروز عام 1983، عندئذ وجدت الدولة أنه من الضروري إنشاء جهاز يهتم بكل ما يتعلق بالأمور البيئية والأحياء الحية.

وقد بدأ ذلك بإنشاء لجنة حماية البيئة عام 1980 بالإمكانيات التي يمكن بواسطتها القيام بما هو مطلوب منها في ذلك الوقت، وكانت تابعة في ذلك الوقت لوزارة الصحة، وتم تحديد اختصاصات اللجنة على النحو التالي:

1- دراسة الوضع البيئي ومصادر التلوث البيئية وتقدير هذه الدراسات وتقديم التوصيات بشأنها.

2- التنسيق بين كافة الوزارات المعنية بتنفيذ مشاريع التنمية للتأكد من مراعاة الاعتبارات البيئية في تنفيذ هذه المشاريع.

3- التأكد من أن أجهزة المراقبة تعمل بصفة دائمة عندما تتطلب الحاجة ذلك.

4- اقتراح وإعداد التشريعات المنظمة لضمان سلامة البيئة والتأكد من قيام الجهات الحكومية المختلفة بتنفيذ هذه التشريعات.

- 5- إقرار مشروعات التنمية التي لها تأثير على المستوى البيئي في البلاد وإجراء دراسات لتقدير الوضع عند التخطيط لهذه المشروعات قبل البدء في تنفيذها.
- 6- اقتراح وسائل التمويل التي تكفل المساهمة في تغطية نفقات القيام ببرامج تنظيم وتقدير البيئة.
- 7- إدخال التشريف البيئي في برامج التعليم الدراسية وفي برامج أجهزة الإعلام.
- 8- اتخاذ آلية قرارات أخرى في الموضوعات التي لها علاقة بالوضع البيئي في البلاد إذا ما عهدت لها إلى المجلس سلطة أعلى.

ولكن مع تزايد الأحداث والمشاكل البيئية في المنطقة توجهت الدولة إلى إنشاء بعض المؤسسات الأخرى بمختلف أنواعها للعمل في الإطار العام للمحافظة على البيئة.

في عام 1993 تم تشكيل لجنة استشارية تقوم بإصدار توصيات في مجال الحياة الفطرية، وذلك بناءً على قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (21) لسنة 1993 بشأن إنشاء وتشكيل اللجنة الوطنية لحماية الحياة الفطرية. وقد جاء في المادة رقم (1) من القرار بإنشاء لجنة تسمى (اللجنة الوطنية لحماية الحياة الفطرية) وتتبع ديوان ولي العهد القائد العام لقوة دفاع البحرين، ثم جاء في المادة رقم (2) أن اللجنة تختص بما يلي:

أ- توعية المواطنين بأهمية الحفاظ على الحياة الفطرية في البلاد.
ب- الحفاظ على التراث الطبيعي والإبقاء على تنوع البيئات الطبيعية، وحماية الأنواع النادرة والمهددة بالانقراض الموجودة في البحرين من حيوان أو طير أو نبات.
وتبع هذا القرار مرسوم أميري بقانون رقم (2) لسنة 1995 بشأن حماية الحياة الفطرية. وجاء في المادة رقم (3) إنشاء لجنة تسمى (اللجنة الوطنية لحماية الحياة الفطرية) وتلحق بديوان ولي العهد وتختص بحماية الحياة الفطرية، وتضم مختلف التخصصات في مجال حماية البيئة والحياة الفطرية، ويصدر بتشكيلها قرار من رئيس الوزراء.

كما حدد القانون في المادة رقم (4) مهام اللجنة، وهي:

- 1- اقتراح مشروعات القوانين واللوائح التي تحقق حماية الحياة الفطرية وإنمائها.
- 2- دراسة الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالحياة الفطرية وتقديم التوصيات المناسبة بشأنها.
- 3- إصدار التوصيات الالزامية من أجل حماية الحياة الفطرية.
- 4- متابعة الأنشطة العامة والخاصة التي تؤثر بشكل سلبي على حماية الحياة الفطرية.
- 5- دراسة طبيعة البيئة البحرية والبيئة البرية بقصد تحديد المناطق المحمية بالتنسيق مع الجهة الحكومية المعنية.

6- العمل ب مختلف الوسائل على تنمية الوعي لدى المواطنين من أجل حماية الحياة الفطرية، والمحافظة على التراث الطبيعي، والإبقاء على تنويع البيئات الطبيعية، وحماية الكائنات الفطرية، خاصة الأنواع النادرة منها والمهددة بالانقراض من حيوان أو طير أو نبات.

وفي عام 2000 تم تعديل القانون السابق وإنشاء الهيئة الوطنية لحماية الحياة الفطرية، حيث جاء في المادة رقم (3) في المرسوم بقانون رقم (12) لسنة 2000 بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم (2) لسنة 1995 بشأن حماية الحياة الفطرية، بإنشاء هيئة تسمى (الهيئة الوطنية لحماية الحياة الفطرية) وتلحق بالديوان الأميركي، وتحتسب بحماية الحياة الفطرية وإنماها، وورد في المادة رقم (4) من القانون اختصاصات ومهامات الهيئة. ثم تبع ذلك صدور المرسوم رقم (28) لسنة 2000 بضم محمية العرين إلى الهيئة الوطنية لحماية الحياة الفطرية، واعتبارها أحد أجهزة الهيئة.

وفي عام 2002 صدر مرسوم (50) لسنة 2002 بشأن تحويل الهيئة الوطنية لحماية الحياة الفطرية إلى الهيئة العامة لحماية الشروء البحرية والبيئة والحياة الفطرية. وتضم الهيئة العامة إدارتين أساسيتين، هما: الإدارة العامة لحماية الشروء البحرية – والإدارة العامة لحماية البيئة والحياة الفطرية.

والمتبوع لتلك القرارات والمراسيم يجد أنها قد أوصت بطريقة أو بأخرى على إنشاء أو الانتباه إلى موضوع التثقيف والتوعية البيئية حتى وإن لم تفعل هذه البنود بالطريقة التي يجب أن تكون عليها، فمثلاً عند تشكيل لجنة حماية البيئة تشكلت لجنة متخصصة لبرامج التوعية البيئية وكان من أهم أهدافها:

- 1- تنمية الوعي البيئي.
- 2- تبني الاتجاهات البيئية السليمة.
- 3- المساهمة الإيجابية في برامج التوعية البيئية.
- 4- تشجيع كافة الجهات الرسمية وغير الرسمية وعلى مختلف المستويات.
- 5- إعداد وتنفيذ برامج وأنشطة في مجال التوعية البيئية.

إلا أن شيء من ذلك لم يتم، وإن تم فقد كان ذو تأثيرات ضعيفة لأنه لم يكن معززاً بالتوجه الإعلامي الجماهيري خاصة، حيث إن الوسائل التي كانت مستخدمة لم تكن لتشتمل قطاعات كبيرة من الجماهير، لذلك ظلت برامج التوعية البيئية تسير ببطء شديد من جانب ومن جانب آخر لم تكن تستخدم وسائل الإعلام من جانب آخر.

الإعلام البيئي ودور المؤسسات الحكومية

قلنا إنه على الرغم من أن المراسيم والقرارات لم تكن تهمل موضوع الشفافية والتوعية البيئية حيث كانت تشير إليها في بنودها بطريقة أو بأخرى، إلا أن برامج التوعية - كبرامج - لم تكن موجودة على أرض الواقع بصورة يمكن أن يشار إليها، وإن وجدت فإنها عادة ما تكون مبتورة لأنها لم تكن ترتبط بالوسائل الإعلامية الجماهيرية المتاحة في البحرين آنذاك، ونجد أن هذه المعضلة ربما كان تعود إلى ثلاثة أسباب:

1- لم تبذل المؤسسات الحكومية الجهد تلو الجهد لطرح قضيتها على بساط الساحة الإعلامية، ربما بسبب أن العمل الإعلامي يحتاج إلى جهود بشرية ومالية كبيرة لم تكن متاحة لتلك المؤسسات آنذاك، أو ربما بسبب ضعف القدرات البشرية من الناحية الإعلامية للشخصيات التي كانت تتصدر القضايا البيئية مع بداية الاهتمام الرسمي بالقضايا البيئية.
وهذا الإغفال لدور وسائل الإعلام من الجهات الرسمية وتركيز جهودها على بعض الندوات والمحاضرات التي كانت تقام في بعض المدارس والجمعيات أدى إلى تحقيق نتائج متواضعة لا تناسب مع أهمية قضية البيئة.

2- على الرغم من سعي الجهات الرسمية إلى عمل بعض البرامج التوعية والشفافية إلا أنها لم تسعى أبداً إلى إنشاء قسم متخصص وظيفته التوعية والإعلام في هيكلها التنظيمي إلا في السنوات الأخيرة، حيث أنشاء أول قسم باسم العلاقات العامة والإعلام البيئي عام 2003 في الهيئة العامة لحماية الشروء البحري والبيئة والحياة الفطرية.

3- لم توفر وسائل الإعلام الجماهيرية قضية البيئة أي اهتمام، ربما بسبب حداثة القضية حيث لم يكن لها أي ثقل في الثقافة الفكرية أو السياسية وحتى الجماهير لم تكن تدرك أبعاد هذه القضايا والمشاكل المرتبطة على إغفالها فوسائل الإعلام والجماهير انشغلت بموضوعات وقضايا تبدو أكثر أهمية وإلحاحاً من وجهة نظرها من القضايا البيئية، ومن جانب آخر لم يكن الرجل الإعلامي يعرف ما هي البيئة وما هي تفاصيلها ومشاكلها، ربما كل الذي عرفه عن البيئة هو المحيط الذي يعيش فيه، ولكن ماذا تعني تلك الكلمة لم يكن يدركها، وسبب آخر نعتقد أنه هو قلة الإمكانيات المادية المتوفرة لمثل هذه المواضيع وهذه القضايا.

يوجد هذه الأسباب الثلاثة مجتمعة لم تقتد أي نوع من الجسور بين قضايا البيئة والإعلام على الرغم قناعة الطرفين أن للإعلام دور يحتم عليها القيام به تجاه قضايا ومشكلات المجتمع والإنسان العربي بما فيها القضايا المتعلقة بالبيئة، فنعتقد أن هذا الدور يتمثل في المساهمة في خلق

الوعي البيئي ثم رفع مستوى هذا الوعي لدى المواطن ليصبح قادراً على إحداث التغيير المطلوب لحماية البيئة والمحافظة عليها من التخريب والتلوث بمختلف أنواعه وصفاته، بالإضافة إلى المساهمة في عملية التنمية المستدامة التي أقرت وارتبطت بقضايا البيئة ارتباطاً قوياً.

الإعلام البيئي عند الأفراد والمؤسسات الأخرى

1- الجمعيات الأهلية

في مقابل جهود المؤسسات الحكومية كانت هناك جهود واضحة من بعض المؤسسات الأهلية وبعض الجمعيات الأهلية في ترسیخ بعض المفاهيم البيئية عبر بعض البرامج التوعية كجمعية التاريخ الطبيعي التي أنشئت في السبعينيات من القرن العشرين وجمعية الشباب والبيئة التي أنشئت عام 1994، وعلى الرغم من تلك الجهود إلا أنها ظلت تسير في اتجاه إقامة الندوات والمحاضرات ونشر التوعية البيئية بين فئات محدودة ومحصصة من السكان. ومع تغيير النظام السياسي في البلاد أنشئت العديد من الجمعيات منها بعض الجمعيات البيئية المتخصصة مثل جمعية البحرين للبيئة وجمعية أصدقاء البيئة وكذلك جمعيات خاصة تهتم بالبيئة والثروة البحرية فقط، بالإضافة إلى أن الاهتمام بالبيئة تعدى اهتمام الجمعيات الخاصة بالبيئة إلى اهتمام عام شمل معظم الجمعيات وخاصة الجمعيات النسائية والشبابية وحتى الجمعيات السياسية أنشئت فيما بينها جان خاصة تهتم بالشأن البيئي.

2- وسائل الإعلام المقرؤة

أما بالنسبة لوسائل الإعلام الجماهيرية فقد سبقت البحرين شقيقاتها دول مجلس التعاون حيث دشن بها أول صفحة بيئية متخصصة أسبوعية في جريدة يومية وذلك بتاريخ 12 يونيو 1990 في جريدة أخبار الخليج (أنشئت عام 1976م) تحت اسم (بيتنا - وهي من إعداد الباحث) والصفحة مستمرة في الصدور منذ ذلك الحين حتى اليوم. ولقد هدفت صفحة (بيتنا) منذ لحظة صدورها إلى الأمور التالية:

- 1- نشر التوعية البيئية على كافة الأصعدة وخاصة لتلك الفئات التي تحظى بتعليم متواضع إلا أنها لم تنس أبداً المختصين والباحثين في جميع المجالات العلمية.
- 2- نشر الأبحاث البيئية المتخصصة وكذلك تلك المتعلقة بالحياة الفطرية وذلك بعد تبسيطها لصل إلى كافة الفئات.

3- خلق تواصل وجسور بين الباحثين والمحترفين في حقل البيئة والقطاع الواسع من الجمهور العام.

4- نشر الجهود التي تبذلها الجهات ذات الاختصاص ليتعرف المواطنون عليها.

5- توضيح الأخطاء والنواقص التي قد تحدث أثناء الممارسات الخاطئة سواء من الجهات الرسمية أو من المواطنين أنفسهم.

6- توجيه وإرشاد المواطنين للطرق الصحيحة للتعامل مع البيئة والكائنات الفطرية والمحيط.

7- خلق جو من الاهتمام البيئي في المنطقة سواء بالبيئة أو الحياة الفطرية.

ولقد ركزت الصفحة على ثلاثة محاور رئيسية فيتناول أطروحتها البيئية، وهي:

1- عرض القضايا المحلية وتلك التي تمس مملكة البحرين من غير إثارة، وإنما يتم عرض المواقف بلغة علمية بسيطة بعيدة عن الإثارة الصحفية والتهويل، على إلا يقلل ذلك من شأن الطرح وعرض الموضوع بموضوعية وتجدد وبعيداً عن الأهواء.

2- عرض القضايا والأخبار الخليجية والعربية والعالمية بنفس المنهجية السابقة في الطرح.

3- استخدام جميع القوالب الصحفية من غير استثناء في عرض القضايا البيئية كالعمود الصحفي والمقال والخبر وطرح الأسئلة والصورة وما إلى ذلك.

وعلى الرغم من وجود هذه الصفحة منذ عام 1990 إلا أنه حتى الآن لا توجد أي دراسة علمية توضح مدى الاهتمام الجماهيري بها ومدى الاستفادة منها ومدى جدوى وجودها وهل هي فعلاً تخدم وخدمت الجماهير ؟

وربما بعد صدور العديد من الجرائد الأخرى مثل جريدة الأيام (تأسست عام 1989) وجريدة الوسط (تأسست عام 2002) وجريدة الميثاق (تأسست عام 2004) توقع الكثيرون أن يكون الاهتمام بقضايا البيئة أكبر ويتم تخصيص صفحات أخرى خاصة بالبيئة وخاصة بصدور العديد من الملحق مثل الملحق الاقتصادية والثقافية والرياضية إلا أن التوقعات باءت بالفشل، فظلت صفحة (بيتنا) بجريدة أخبار الخليج هي الصفحة الوحيدة التي تهتم بالشأن البيئي دون منازع.

وبعد إنشاء قسم العلاقات العامة والإعلام البيئي بالهيئة العامة لحماية الشروة البحرية والبيئة والحياة الفطرية (عام 2003) قام العاملون بالقسم بتحويل نشرة البيئة التي كانت تصدرها لجنة حماية البيئة (وهي نشرة داخلية توزع على المؤسسات الحكومية وفي المعارض الخاصة) إلى مجلة

باسم (بيئة البحرين) منذ مايو 2004م، وكذلك صدر عن القسم المذكور أيضاً صفحة بيئية دورية متخصصة بجريدة أخبار الخليج (منذ سبتمبر 2002) حتى اليوم.

3- وسائل الإعلام المسموعة

منذ تأسيسها - إذاعة البحرين عام 1955م - كانت تهتم الشأن الاجتماعي وتوليه الاهتمام الخاص، بالإضافة إلى قضايا الفن والمسرح والاقتصاد وما إلى ذلك. وفي منتصف التسعينيات من القرن العشرين وعندما بدأ الاهتمام العام بالبيئة يتزايد سواء في البحرين أو على المستوى العالمي ظهرت بعض الرسائل البيئية القصيرة تتوارى بين بعض برامج الإذاعة وكذلك بعض اللقاءات السريعة مع بعض المسؤولين للتحدث عن قضية بيئية معينة من غير الدخول في التفاصيل. ولقد ساهمت الهيئة العامة لحماية الثروة البحرية والبيئة والحياة الفطرية بالتعاون مع إذاعة البحرين على إرسال العديد من الرسائل واللقاءات المتخصصة في العديد من البرامج مثل برنامج (الأسرة) و(صباح الخير يا بحرين) و(مساء الخير) وما إلى ذلك، وأما البرامج المتخصصة التي قدمتها إذاعة البحرين هي:

1- في عام 1999 قدمت إذاعة البحرين برنامج بيئي عام وهو من إعداد المرحومة عزيزة البسام، ثم تحول البرنامج بعد ذلك إلى الفنان عبد الله يوسف والفنانة أحلام محمد حتى توقف عن البث بعد بدايات عام 2000.

2- وخلال هذه الفترة كانت إذاعة البحرين تقدم برنامج من إعداد الباحث باسم (غذاؤنا وصحة الإنسان) منذ إبريل 1997 إلى إبريل 1998 وإن كان البرنامج يركز على موضوع الأغذية بصورة عامة إلا أنه كان بصفة خاصة يركز أيضاً على الملوثات التي يمكن أن يتلوث بها الغذاء بشتى أنواعها وصورها والكيفية التي يمكن إتباعها لتجنب هذه الملوثات أيًّا كانت.

3- في إبريل 2000 حتى إبريل 2001 تم تقديم برنامج (المجلة البيئية) وهذا البرنامج يومي ويتحدث عن كل ما يتعلق بأمر البيئة (البرنامج من إعداد الباحث).

4- ومن إبريل 2001 حتى اليوم تقدم إذاعة البحرين برنامج أسبوعي على الهواء مباشرة باسم (البيئة والمجتمع) وهذا البرنامج يستضيف في كل حلقة منه شخصية علمية ويتم مناقشته في القضايا البيئية (البرنامج من إعداد الباحث).

5- وأعدت الباحثة (وجيهة البحارنة) منذ إبريل 2002 إلى نوفمبر 2002 برنامج (ثروتنا البحرينية).

6- وبالإضافة إلى ذلك فإنه تقدم حالياً أيضاً وبالتعاون مع الهيئة العامة لحماية الشروة البحريّة والبيئة والحياة الفطرية منذ إبريل 2004 برنامج وثائقي باسم (كائنات البحرين الفطرية) (البرنامج من إعداد الباحث).

4- التلفزيون

لا يختلف اثنان على أن للتلفزيون المكانة الأهم بين كل وسائل الإعلام والوسيلة الأكثر قدرة على إحداث التغيير، وتغيير الاتجاهات، والأفكار، وأنمط السلوك لدى الأفراد سواء بالسلب أو بالإيجاب، فالتلفزيون كوسيلة إعلامية يمتلك الإمكانيات التي لا تتوفر لدى الوسائل الأخرى، وربما من أهم هذه الإمكانيات الصورة المتحركة التي عادة ما تغفي عن ألف كلمة فالإيماءة تغفي عن محاضرة طويلة والحركة تغفي عن مقال. هذه الخاصية وإن كانت تضاعف رصيد التلفزيون لدى الجماهير إلا أنها تلقي تقيلاً على العاملين فيه، فخلق الوعي الإيجابي من خلال برامج التلفزيون يحتاج من القائمين على هذا الجهاز جهود كبيرة لا يبذلونها عند التعامل مع المذيع أو الصحافة، ولا تقتصر الجهود المبذولة على الجهد البشري فحسب وإنما الأمر يتعدى ذلك إلى الجهود المادية أيضاً.

الأسباب التي أدت عدم وجود برامج بيئية في تلفزيون البحرين

1- ربما بسبب ضعف الإمكانيات المادية وقلة الخبرة البشرية في إعداد البرامج البيئية المحلية حداً إلى عدم وجود مثل هذه البرامج على خارطة برامح تلفزيون البحرين.

2- ونعتقد أنه يمكن إضافة سبب آخر ذكرناه سابقاً وهو عدم اهتمام القائمين على برامج التلفزيون بموضوع البيئة شجع كثيراً في تحبب طرح مثل هذه المواضيع وهذه القضايا على شاشة تلفزيون البحرين.

3- وكذلك نعتقد بوجود سبب ثالث وهو ارتباط الكثير من القضايا البيئية مثل تلوث الهواء وردم السواحل وما إلى ذلك بعض القضايا الحياتية التي تمس المواطن ويمكن أن يعاني منها، فعرضها على شاشة التلفزيون يمكن أن تثير الكثير من المشاكل السياسية أو بعض المشاكل الأخرى.

بسبب كل هذه الأسباب، ربما بسبب أسباب أخرى لا ندركها وجدنا أن تلفزيون البحرين لم ينتج منذ تأسيسه حتى اليوم إلا حوالي (30) برنامج بيئي واعتمد في كل ما يبثه على البرامج المعلبة والتي تتكلم عن القضايا والمواضيع العالمية أو المواضيع التي تمس دول أخرى بعيدة كل

البعد عن منطقتنا الخليجية أو أن تعرض بصورة وثائقية المواطن والمؤلف المتشرة في بقاع الأرض، ولقد وجد أن هذه القضايا لأنها لا تمس المواطن على الرغم من جودة إنتاجها من الناحية الفنية والموضوعية إلا أنها ذات جمود قليل لذلك فإنها لم تؤدي أي دور توعوي بين الجمهور البحريني.

أما البرامج المحلية والتي نوعاً ما حظيت بنسبة من المشاهدين إلا أنها أيضاً لم يكن لها دور إيجابي في التوعية البيئية، وذلك للأسباب التالية - كما ذكرها الباحث راشد الجودر:

1- إن معظم البرامج التلفزيونية المحلية المعنية بالبيئة لا تطبق عليها شروط البرامج التوعوية، كونها في الغالب برامج إعلامية دعائية تسعى في المقام الأول إلى إبراز الجهود المؤسسة الرسمية المعنية بالبيئة، بغض النظر عن السلبيات والمعضلات والمشاكل التي تعاني منها البحرين.

2- إن قضايا ومواضيعات البيئة غالباً ما يتم طرحها ومناقشتها عبر البرامج الثقافية، والتي تأتي - بحسب السياسة الإعلامية - في المرتبة الثالثة والأخيرة بعد البرامج الإخبارية والبرامج الترفيهية، وأحياناً يتم تناولها عبر برامج الخدمات، ونادراً ما تكون البيئة موضوعاً للبرامج التسجيلية على الرغم من أهميتها وثرائها الفني وذلك لعدم الاهتمام الكافي بإنتاج البرامج التسجيلية من جهة، وعدم وجود إدارة أو قسم مستقل لإنتاج البرامج التوعوية.

ومن الملاحظ بالنسبة للبرامج الثقافية هو ذلك الخلط في المفهوم بينها وبين البرامج ذات الصبغة الأدبية، مما يجعل برامج التوعية - ومن ضمنها برامج التوعية البيئية - لا تلقى الاهتمام الكافي كونها تقع خارج إطار المفهوم السائد للبرامج الثقافية. وفي الحالات النادرة التي يتم فيها إنتاج برامج التوعية من قبل قسم البرامج الثقافية، فإن البرامج تكون دون المستوى المطلوب ولا ترقى إلى تحقيق هدف التوعية.

3- وبسبب العامل الثاني فإن العاملين في إنتاج برامج التوعية البيئية لا يسرخون الإمكانيات الكبيرة المتوفرة للصورة التلفزيونية لإنتاج برامج ذات مستوى فني رفيع، مما يقلل من نسبة مشاهدتها وبالتالي من دورها التوعوي.

4- وعدم وجود الكوادر المتخصصة في إنتاج برامج التوعية التلفزيونية أدى إلى إنتاج برامج تفتقر إلى الكثير من الشروط الالزمة لتأدي دورها المنوط بها.

5- فقر الميزانيات المخصصة لإنتاج برامج التوعية البيئية.

كل هذه الأسباب خلقت واقع معين للإعلام البيئي، يمكن أن تستعرضه من خلال الفصل التالي، وإن كانت الهيئة العامة لحماية الشروء البحرينية والبيئة والحياة الفطرية تسعى وبالتعاون مع تلفزيون البحرين إلى إنتاج برامج بيئي من المؤمل أن يبث مع إطلالة عام 2006م.

الواقع الحالي ومستقبل الإعلام البيئي في البحرين

يمكن الاتفاق - إذن - على أن وسائل الإعلام بصورها المختلفة يمكن أن تلعب أو بالأحرى توجه السلوك الاجتماعي للإنسان في اتجاه ما، إن كانت هذه من البديهيات فهل يحق لنا أن نتساءل أين موقع القضايا والمشاكل البيئية من هذه الوسائل الحية؟ وما العلاقة القائمة حالياً بين وسائل الإعلام وقضاياها البيئية؟

لقد وجدنا أن الإعلام البيئي في مملكة البحرين يقع بين واقعين، الأول يتعلق بوسائل الإعلام نفسها، والثاني يتعلق برجالت واحتصاصيين البيئة، فلنستعرض الواقعين:

أولاً: ما يتعلق بالإعلام

1- وجد أن وسائل الإعلام - بشكل عام - لا تعطي القضايا البيئية الأولوية، فتظل هذه القضايا ذات اهتمام هامشي في الأخبار - مثلاً - فتسرد في نهاية النشرة الإخبارية، أو تظل حبسية الصفحات الداخلية في الجرائد اليومية وإن نشرت في الصفحات الأخيرة فإنها تذكر من قبيل الطائف والغرائب التي يمكن أن تحدث في الكون كالأعاصير والفيضانات والمجاعات وما شابه ذلك، وحتى القضايا ذات التأثير المباشر على حياة الإنسان مثل كارثة تشنوبيل (1986) أو مأساة بوبال (1984) أو أعاصير النبيو المستمر وكارثة توسانومي (2005) فقد وجد أنه لا تذكر الخلفيات البيئية للموضوع ولا يتم تحليل الخبر من الناحية البيئية، وإنما يذكر الخبر مجرد أنه خبر ورد في وكالات الأنباء.

2- قليل وسائل الإعلام - عادة - نحو الإثارة، فهي كثير من الأحيان تذكر الخبر أو الموضوع البيئي وكأنه أكبر قضية مرت على الكورة الأرضية وفي أحيان أخرى يؤتى على الخبر وكأنه موضوع تافه لا يستحق العناية والاهتمام، وكلا الأسلوبين خاطئ، فمن الأولى على وسائل الإعلام في حالة ذكر القضايا البيئية أن تبتعد عن الإثارة والتحدث بالدقة والأمانة العلمية ففي القضايا البيئية ومشاكلها الإثارة الكافية.

3- إن اهتممت وسائل الإعلام بعض القضايا البيئية فإن اهتمامها يكون محدوداً بالحدث نفسه في المساحة الزمنية التي جرى فيها الحدث، حيث وجد أنها تكتف عن التحدث في الموضوع - بعد الإثارة التي حصلت - حتى وإن لم تكن خطوط الخل قد اتضحت، المهم إنها إثارة الموضوع وكأنها قد رمت بقنبلة في محطة وقود وبعد أن تخفي السن اللهب ينتهي كل شيء وكأنه لم يحدث.

4- وجد أن معظم ما تنشره وسائل الإعلام يصنف تحت خانة الأخبار، فالوزير الفلاين أفتتح المشروع الفلاين، قامت الجهة الحكومية بعمل الانجاز الفلاين، الجمعية البيئية قامت بعمل معرض بيئي وهكذا، وأما الموضع المتعلقة بالتروعية والتثقيف فلا تجد لها أماكن في وسائل الإعلام إلا بدرجة أقل.

5- كثير من رجالات الإعلام وخاصة العاملين في وكالات الأنباء يعانون من فقر شديد للمعلومات البيئية الأولية وهذا ما يجعل تقاريرهم ومتابعاتهم الإخبارية البيئية في حالة يرثى لها عند الكتابة، فما بنا إن عضد ذلك عدم وجود اهتمامات البيئية كافية؟ لذلك وجد أن هؤلاء الرجال يجدون صعوبات كبيرة عند عمل التحقيقات البيئية والتحدث بأسلوب علمي عند محاورة أحد علماء البيئة، وهذا ما يسبب الكثير من الأخطاء العلمية التي تنقل عبر وسائل الإعلام.

6- ضعف رجالات الإعلام من الناحية البيئية وعدم تعاون علماء البيئة خلق مشكلة كبيرة في الترجمة من اللغات الأجنبية إلى اللغة العربية وخاصة المصطلحات العلمية، فأصبحت المقالات البيئية المترجمة التي تنشر عبر وسائل الإعلام تحوي الكثير من الأخطاء العلمية.

7- ربما تبقى الصفحات البيئية المقروءة والبرامج المرئية والمسموعة رهن الظروف اليومية التي تمر على الصحفة أو التلفزيون أو الراديو فكثراً ما توقفت الصفحات البيئية بسبب أنه ورد للجريدة إعلان بحجم صفحة كاملة يجب أن ينشر في نفس اليوم التي تنشر فيه صفحة البيئة، فتلغى الصفحة - أو للتخفيف يمكن أن نقول توجل - ويوضع الإعلان وربما هذا يتكرر كثيراً. أما بالنسبة للراديو أو التلفزيون فيمكن أن يتأجل البرامج البيئي في سبيل بث مباراة في كرة القدم أو حفلة راقصة أو أي برنامج آخر، فالبرامج والصفحات البيئية هي الأضعف أمام كل المغريات والبرامج الأخرى.

ثانياً: ما يتعلق برجالات البيئة

ما ذكرناه بعض الجزئيات التي تتعلق بالإعلام وبرجال الإعلام، إلا انه من ناحية أخرى هناك نواقص تتعلق بعلماء ورجالات البيئة ومدى قربهم وبعدهم من وسائل الإعلام وتوصيل المعلومة العلمية الصحيحة، منها:

1- في منطقتنا العربية والخليجية لم يتواجد نظام لترصد المشاكل والكوارث البيئية إلا مؤخراً، وهذا ما يخلق ضعف المعلومة البيئية الصحيحة وكثرة الأقوال وربما تضاربها، لأنها في كثير من

الأحيان غير قائمة على الوسائل العلمية، لذلك يجد الإعلاميون صعوبة في الوصول إلى المعلومة البيئية التي يمكن توصيلها إلى الجمهور، وهذا ما يخلق بلبلة كبيرة وفجوة بين الأطراف كلها.

2- عدم وجود الاختصاصيين البيئيين من رجالات البلد - وخاصة في فترة الثمانينيات من القرن العشرين - جعل الاعتماد الأكبر يقع على الخبراء الأجانب الذين لا يفهمون - في كثير من الأحيان - ماذا يجري عبر وسائل الإعلام؟ وهل تكون المواطن من فهم أبعاد المشكلة أم لا؟ المهم أنه استطاع أن يجمع أحد أمرئين المال أو المعلومات العلمية التي تمكنه أن ينشرها كأوراق بحثية عندما يعود إلى وطنه.

3- بعض الرجال يهتمون بالبيئة كمناصب إدارية فقط، فلا يهتمون بالبيئة أو بمشاكلها إلا عندما تدار كاميرات التلفزيون ويسمعون صرير أقلام الصحفيين وبعد أن يكتبوا كل ذلك فلا بيئية يعرفون ولا اهتمام بمشاكلها يعانون.

4- ليس ذلك فحسب فبعض رجالات البيئة يكونون قدوة حسنة أمام وسائل الإعلام فهم من ينادي بتنظيف البيئة والوسط المحيط، ولكن عندما تختفي تلك الوسائل فإنهم يصبحون في عقلية من يسعى للبيئة من غير أن يهتم الناس ورأي الناس، فيفقد الناس تلك القدوة التي شاهدوها عبر وسائل الإعلام، فمن يصدقون؟ وإلى أين يتوجهون؟

وفي ظل هذا الواقع ربما يصعب التنبؤ بالمستقبل إن ظلت الأوضاع على ما هي عليه، ولكن على الرغم من ذلك فإن مساعي الهيئة العامة لحماية الثروة البحرية والبيئة والحياة الفطرية من جهة وتوجّه وزارة الإعلام في الفترة الأخيرة إلى تبني بعض البرامج البيئية من خلال الإعلام المرئي والمسموع يمكن أن يقلل من الفجوة الموجودة حالياً بين وسائل الإعلام وقضايا البيئة، وليس منا من ينكر ما لهذه الوسائل من أهمية وليس منا من ينكر - أيضاً - ما لهذه القضايا من أهمية فيما جدأ لو وجد جسر مشترك بين هذه وتلك، هذه أمنية ورغبة صادقة نتمنى أن تتحقق يوماً ما.

الختام

لقد شهد القرن العشرين ظهور وسائل الإعلام وتطورها بسرعة فائقة نتيجة للتكنولوجيا المتقدمة حتى إنها أصبحت من خصائص العصر الذي نعيش فيه وانعكس أثر ذلك على حياة الإنسان الفكرية والثقافية وتأثر بها أسلوب حياته وظهر ذلك جلياً في الأنماط السلوكية التي انتهجها في مأكله ومشربه ولباسه وكذلك في معاجلته لمشاكله اليومية، كما وتأثر بوسائل الإعلام مرافق التعليم تأثراً كبيراً ليس ذلك فحسب وإنما يجزم علماء التعليم أن الإمكانيات الهائلة لوسائل الإعلام وما تقدمه من معلومات لجميع أفراد الأسرة تشكل تحدياً كبيراً للمدرسة وفلسفتها في المجتمع ولرجال الفكر التربوي قاطبة، فالطفل منذ سنواته الأولى ينشأ وقد أحاطته وسائل الإعلام من كل ناحية وهو يستمع إلى الكلمة المكتوبة أو يقرأها في القصص والجرائد والمجلات ويستمع إلى الإذاعة والتسجيلات الصوتية ويدهب إلى السينما بمفرده أو مع والديه أو أقرانه وينقل إليه التلفزيون الكلمة المسموعة والمرئية إلى عقر داره.

ولا نغالي إذا قلنا إن أهمية وسائل الإعلام لا تكمن في الوسائل بحد ذاتها ولكن فيما تحققه هذه الوسائل من تأثيرات سلوكية ضمن نظام متكامل يسير وفق منهج محدد.

ومع ذلك ظلت القضايا البيئية تتراوح - خلال السنوات الماضية - في الاهتمام بين الجهد الفردي لبعض الأفراد المهتمين وبين وسائل الإعلام بطريقة فردية بحثه من غير أن يكون هناك منهجية إعلامية واضحة للإعلام البيئي يقوم عليه جهاز رسمي منظم متكمال يتمتع بإمكانيات بشرية ومادية واضحة حتى تأتي البرامج المقدمة عبر تلك الوسائل بالطموح المطلوب، لذلك لم تقدم وربما لم تقدم تلك الوسائل المادة المنوط بها أن تقدم فظلت مرهونة بتلك الجهد الفردية التي تعمل يوماً وتتوقف أياماً، وكذلك تعلقت أيضاً باهتمامات القائمين على وسائل الإعلام التي عادة ما تتغير حسب الأهواء الشخصية والتىارات السائدة في البلاد.

الوصيات

- 1- الإسراع في تنفيذ قرار وزراء شؤون البيئة بدول مجلس التعاون في تشكيل اللجنة الخليجية للتوعية والإعلام البيئي الذي أقر في الاجتماع التاسع عشر، الذي عقد بدولة الإمارات العربية المتحدة (المقترح تم تقديمها من الباحث).
- 2- إنشاء شبكة خلائقية للإعلاميين البيئيين.
- 3- إنشاء مركز إعلامي خليجي يهتم بشؤون وقضايا البيئة.
- 4- وضع إستراتيجية وطنية - خلائقية للإعلام والتوعية البيئية، يحدد الأهداف والرؤية وآلية العمل.
- 5- دعم إدارات وأقسام الإعلام والتوعية والتشقيق البيئي بدول المجلس من الناحية البشرية والفنية والمادية.

المراجع

- 1- آل زعتر، سعيد مبارك (بدون تاريخ) - التلفزيون والتغير الاجتماعي في الدول النامية - دار الشروق - جدة - المملكة العربية السعودية.
- 2- برنامج الأمم المتحدة للبيئة - حالة البيئة 1988 - الجمهور والبيئة.
- 3- برنامج الأمم المتحدة للبيئة والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (1987) - الإعلام البيئي .. دراسة ونماذج - ترجمة: برعى حمزة ومني الطاهر - تونس.
- 4- البسام، خالد (1991) - رجال في جزائر المؤلئ - الطبعة الأولى - مطبعة المؤسسة العربية للطباعة والنشر - المملكة البحرين.
- 5- بيتر، جون. ر (1980) - الاتصال الجماهيري .. مدخل - ترجمة الدكتور عمر الخطيب (1987) - المؤسسة العربية للدراسات والنشر - بيروت.
- 6- الجودر، راشد - البيئة والإعلام - ورقة مقدمة إلى الحلقة الدراسية الإقليمية لتبادل الخبرات الفنية والبرامج الإعلامية الخاصة بالتوسيع في المجال البيئي - صنعاء - الجمهورية اليمنية - من 12 إلى 14 يوليو 2004.
- 7- حسين، فتح عبد القادر (1981) - نحو إعلام تربوي ناجح - وزارة التربية والتعليم - المطبعة الحكومية - البحرين.
- 8- شرف، عبد العزيز (1980) - المدخل إلى وسائل الإعلام .. الصحافة، الإذاعة، التلفزيون، السينما - دار الكتاب المصري - دار الكتاب اللبناني.
- 9- شهد، السيد علي السيد - المشكلات البيئية الناتجة عن السلوك البشري بسلطنة عمان .. دراسة وصفية تقويمية - التعاون - العدد 43.
- 10- طاهر، أحمد (1980) - الإذاعة والسياسة الدولية - الهيئة العامة المصرية للكتاب.
- 11- العبد، عاطف عدلي (1993) - الإعلام العماني وقضايا البيئة - الطبعة الأولى - دار الفكر العربي - القاهرة.
- 12- العوضي، عبد الرحمن عبد الله - دور وسائل الإعلام في نشر الوعي البيئي .. سبل إنجاح سياسة إعلامية بيئية - محاضرة ألقاها في منتدى دور وسائل الإعلام في نشر الوعي البيئي - جامعة الدول العربية - القاهرة - من 15 إلى 16 ديسمبر 1993.

- 13- غلوم، إبراهيم (1982) - ظواهر التجربة المسرحية في البحرين - الطبعة الأولى - شركة الربيعان للنشر والتوزيع - دولة الكويت.
- 14- القحطاني، حسين محمد (2003) - الإعلام البيئي .. من المفهوم إلى التدريب - جدة - المملكة العربية السعودية.
- 15- المديني، إسماعيل محمد وعلى أحمد عبد الله وذكرى عبد القادر خنجي - الموضوعات البيئية في الصحف البحرينية اليومية .. دراسة في تحليل المضمون - دراسات الخليج والجزيرة العربية - العدد 86.
- 16- المريخي، خليل - لمحات من ماضي البحرين - المطبعة الحكومية - البحرين.
- 17- الهيئة العامة لحماية الثروة البحرية والبيئة والحياة الفطرية - شئون البيئة .. تحديات وإنجازات ورؤيه مستقبلية - مملكة البحرين - 2003.